الأحزاب السياسية : التعريف والنشأة

فارس اشتي

I

أصبحت الأحزاب السياسية مكوناً أساسياً من مكونات السياسة في العصر الراهن وحظيت بحيز مهم في الدراسات السياسية والاجتماعية المعاصرة.

إلا أن هذا الموقع المهم للأحزاب في السياسة وفي الدراسة لم يلغِ الاختلافات بين المدارس الفكرية حول تحديد مفهوم الحزب السياسي ونشأة الأحزاب السياسية ودورها في العصر الراهن.

وقد تركزت هذه الإختلافات وما استتبعها من مناقشات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فكان هذا المركز الأكثر اهتماماً بدراسة الظاهرة الحزبية وكانت تجربته هي نموذج الظاهرة المدروس وثقافته ومقاييسه هي المعتمدة في الدراسة. وما ظهر من دراسات عن هذه الظاهرة خارج هذا المركز بقي في فلكه من حيث القياس على تجربته والاقتداء بثقافته وبمقاييسه.

ومع أهمية التجربة الأوروبية ـ الأمريكية في هذا المجال والمستوى المتقدم لدراسة الظاهرة الحزبية فيها، فإن هذه التجربة ليست الوحيدة الأمر الذي يوجب إيلاء هذه الظاهرة اهتماماً تستحقه في بقاع العالم الأخرى.

وقد تكون المنطقة العربية في مجالها العربي الإسلامي من المناطق التي تستحق تجربتها الحزبية الدراسة لأهمية تجربتها أولاً ولقلة الدراسات عنها ثانياً ولأنها منطقتنا ثالثاً.

لم يُعرف مصطلح الحزب في الأدبيات السياسية العربية حتى مطلع القرن العشرين

رغم وروده في اقدم وثيقة مكتوبة بالعربية وأصدقها، القرآن الكريم، بمعنى سياسي.

فقد ورد تعبير الحزب في العديد من الآيات ويتضح من الحالات التي ورد فيها وجود نوعين من الحزبية: حزب الله وحزب الشيطان. ويندرج في حزب الله من آمن بالله وفضّل الله ورسوله على المقربين من عصبيته الدموية فهو حزب التوحيد. ويندرج في حزب الشيطان من نسي ذكر الله ومن حارب النبي من القبائل والقبائل التي سارت على طريق الضلال فهي حزب التجزئة[1].

ويظهر من تفسير الطبري (ـ 310 هـ) للآيات الوارد فيها تعبير الحزب معنى الفريق، سواء أكان جزءًا من دين أو من أمة أو قبيلة، أو الجماعة الملتفة حول شخص أو مبدأ أو قضية[2].

ويظهر من تفسير الطبرسي (ـ 548 هـ) معنى مشابه فهو الجماعة أو الفرق التي التقت على عصبية دموية (القبائل التي قاتلت الرسول) أو على عصبية فكرية (الإيمان بالله أو الكفر به)[3]. ولم يخرج الزمخشري (-538هـ) عن هذا الإطار في التفسير[4].

ولم يظهر في الأدبيات التي عرضت القضايا الخلافية بين المسلمين وانقسامهم إلى جماعات تعبير الحزب.

فالأشعري (ـ 324 هـ) في كتابه مقالات الإسلاميين أورد تعبير مقالة للدلالة على موضوع الخلاف: «اختلفت المعتزلة على سبع مقالات...» وتعبير فرقة للدلالة على جماعة المقالة: «اختلف المسلمون فصاروا فرقاً...» و«أما العطوية وهم خمس عشرة فرقة»[5].

واستخدم البغدادي (ـ 429 هـ) في كتابيه: «الملل والنحل» و«الفرق بين الفرق» تعبير المقالات لمواضيع الخلاف وتعبير الفرقة لجماعة الخلاف[6].

أما ابن حزم (ـ 456 هـ) فقد وضع عنواناً لكتابه «الفصْل في الملل والأهواء والنحل»

(1) سورة المجادلة (الآيتان 19 و 22)، وسورة الأحزاب (الآيتان 20 و22)، وسورة غافر (الآيتان 5 و30)، وسورة ص (الآية 13)، وسورة الرعد (36)، وسورة هود (الآية 17)، وسورة المؤمنون (الآيات 51-53).

(2) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري؛ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، شركة مصطفى الباري الحلبي بمصر، ط 2، 1954.

(3) أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، مطبعة العرفان ـ صيدا 1333 هـ.

(4) فخر خوار محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل.

(5) أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الحداثة ـ بيروت، ط 2، 1985.

(6) أبو منصور عبد القاهر ابن طاهر بن محمد التميمي البغدادي، الملل والنحل، (تحقيق د. البير نصري نادر)، دار المشرق ـ بيروت، ط 2، 1986. وأنظر ايضاًالفرق بين الفرق.

واستخدم تعبير الملة لاتباع الدين أو اتباع مبدأ أو قضية فكرية واستخدم تعبير النحلة لاتباع وجهة نظر معينة ضمن الملة. واستخدم تعبير الفرقة والفرق في كلا الحالين للإشارة إلى جماعة ملة ما أو نحلة ما[1].

وأورد الشهرستاني (ـ 548 هـ) في كتابه «الملل والنحل» تعبير المقالات لمواضيع الخلاف وعدها مذهباً وتعبير الفرقة للجماعة التي قالت بالمقالة «فإذا وجدنا انفراد أحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد عددنا مقالته مذهباً وجماعته فرقة»[2]. ورأى الاجتماع البشري في إقامة المعاش والتعاون والتمانع هو الملة والطريق إليه هو المنهاج والشرعة والسنة والاتفاق على الطريق هو الجماعة والدين هو الجزاء[3]. واعتبر الملل المسلمين وأصحاب الكتاب ومن لهم شبهة كتاب في حين اعتبر الاهواء والنحل للصابئة وأصحاب الروحانيات.

ولم يرد في كتب التاريخ القديمة، التي اطلعنا عليها، تعبير الحزب للدلالة على الجماعات التي تصارعت فيما بينها حول قضايا سياسية أو تلك التي صارعت القيمين على الأمر، وما ورد في هذا المجال ذكر اسم الجماعة: الخوارج، الصفرية، الشيعة... أو المضرية واليمانية أو ذكر اسم الثائر وجماعته «ظهور زيد بن علي خارجاً على هشام...» وفي مرات قليلة ذكر أهل المذاهب وأهل السنة والشيعة[4].

ولم يستخدم تعبير الحزب للدلالة على المنظمة التي عملت في الشأن العام وتعاطت السياسة، مباشرة أو مداورة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان التعبيرالمستخدم الجمعية باستثناء حالتين في مصر: الأولى أثناء الثورة العرابية (ـ 1882 1879) والثانية في العام 1894؛ إذ أطلق في الحالة الأولى اسم الحزب الوطني على عرابي والملتفين حوله كما سُمي المثقفون المطالبون بالسيادة والملتفون حول الخديوي عباس

(1) أبو الفتح الشهرستاني، موسوعة الملل والنحل، مؤسسة ناصر للثقافة ـ بيروت، ط 1، 1981، ص 3.

(2) المصدر نفسه، ص 16.

(3) انظر: تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر. وابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر ـ بيروت، تاريخ اليعقوبي، دار صادر ـ بيروت. وتاريخ ابن خلدون (ـ 808 هـ)، منشورات الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت. 1971.

(4) دكتور يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (1882-1914) مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة ـ 1970، ص 21-22. وقد اشار د. محمد عمارة محقق أعمال الامام محمد عبده إلى علاقة بلنت بالامام وبمشروع الحزب الوطني وبرنامجه وأخذ نص البرنامج عن كتاب بلنت: التاريخ السري لاحتلال انكلترا لمصر. الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت. ط 1، 1972، ص 367.

الثاني عام 1894 بالاسم نفسه[1]. وقد أعاد رزق التسمية في الحالة الأولى إلى المؤرخ البريطاني المستر ولفرد سكاون بلنت، صديق الثورة وأعاد التسمية في الحالة الثانية إلى الأوروبيين رافضاً إعطاءهما صفة الحزب بالمعنى الأوروبي وواصفاً إياهما بالاتجاه الوطني العام[2].

وكانت مقالة جرجي زيدان «تاريخ الأحزاب السياسية» في العام 1907 أول دراسة عن الأحزاب السياسية باللسان العربي وقبل أن يصبح تعبير الحزب السياسي سائداً بعد صدور قانون الجمعيات العثماني في العام 1908. وقد عرّف زيدان الحزب السياسي بـ «طائفة من الناس تجمعهم دولة واحدة يتكاتفون في نصرة مصالح الأمة ولو آل ذلك إلى الاحتجاج على الدولة أو مناهضة الحكومة بالقلم أو باللسان أو بالسيف. وقد تتعدد الأحزاب في الأمة الواحدة وتختلف طرقها ويشتد الجدال بينها حتى يؤول إلى الخصام وغرضها واحد خدمة المصلحة العامة وإنما تختلف في الأسلوب المؤدي إلى ذلك الغرض»[3]. ورأى صدق هذا التعريف على أحزاب اليوم أما أحزاب القدماء فتختلف عن أحزاب اليوم بعدم وجود أمة يخدمون مصالحها[4].

ولم نعثر على كتابات تتناول المسألة الحزبية في بلادنا حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، رغم وجود الأحزاب السياسية. واقتصر بحثها عرضاً، على كتب القانون الدستوري.

فالاستاذ جاك استيف، استاذ في معهد الحقوق العربي بدمشق، لم يبحث في الأحزاب السياسية في كتابه «موجز الحقوق الدستورية» - 1939 - واقتصر ذكره للأحزاب على اشارتين لتأثير الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، وبخاصة في بريطانيا، وعلى مثل عن الأحزاب في سوريا، الكتلة الوطنية[5].

ولم يشر د. محمصاني للأحزاب في كتابه الدستور والديمقراطية - 1952[1]. وقد يكون د. متولي أول من تعرض لهذه المسألة في العام 1956 فقد عرف الحزب بالقول «إنّ الخاصية المميزة للحزب - دون غيره من الجماعات - إنما هو العمل على تولي زمام

(1) رزق، المصدر نفسه.
(2) جرجي زيدان (؟)، تاريخ الأحزاب السياسية من قديم الزمان إلى الآن، الهلال جزء 3 من سنة 16، كانون أول 1907، ص 141.
(3) المصدر نفسه.
(4) جاك استيف، موجز الحقوق الدستورية (تعريب أحمد السمان)، مطبعة الجامعة السورية، 1939، ص 259 و 333 و375.
(5) د. صبحي المحمصاني، الدستور والديمقراطية، دار العلم للملايين - بيروت، 1952.

السلطة من أجل تنفيذ مبادىء سياسية معينة»[1]، ولفت الانتباه إلى وجود المصالح بجانب المبادىء في تكوين الحزب[2].

ولم يورد د. رباط في مرجعه «الوسيط في القانون الدستوري العام» ـ 1964 عنواناً للأحزاب السياسية واكتفى بالإشارة إلى دور الحركة الحزبية في عرضه تطور الأنظمة الدستورية في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي[3] وإلى مبدأ تعدد الأحزاب كخاصة للتفرقة بين الأنظمة السياسية المعاصرة[4] واكتفى في مرجعه الآخر «الوسيط في القانون الدستوري اللبناني» ـ 1970 ـ بالإشارة إلى تصنيف الأحزاب السياسية اللبنانية[5].

وقد عرّفه د. طماوي ـ 1967 ـ بـ «جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم» بقصد تنفيذ برنامج سياسي معين[6]. وحذا حذوه د. الشاعر ـ 1972[7].

وقد بدأت الكتابة المتخصصة في الأحزاب السياسية بعد هذا التاريخ وترافق معها الترجمة الأولى لكتاب ديفرجيه «الأحزاب السياسية» 1970.

وقد عرّف الهاشمي (1968) الحزب السياسي بـ «مجموعة من الناس ينتظمهم تنظيم معين وتجمعهم مبادىء ومصالح معينة ويهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها»[8].

ومع إقرار حمادي (1972) بصعوبة إعطاء تعريف جامع ودقيق للحزب السياسي، رأى ضرورة توافر ثلاثة عناصر أساسية لقيام الحزب السياسي بمفهومه الحديث هي: الأعضاء والتنظيم ووحدة المبادىء السياسية[9].

وعرّف عصمت سيف الدولة (1972) الحزب السياسي بـ «مؤسسة جماهيرية ملتقية

(1) د. عبد الحمد متولي، الوسيط في القانون الدستوري، دار الطالب لنشر الثقافة الجامعية ـ الاسكندرية، 1956، ص 187.
(2) المصدر نفسه، ص 188.
(3) د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، الجزء الاول، دار العلم للملايين ـ بيروت 1964، ص 303 و 407 و 583 و 715.
(4) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص 568.
(5) د. أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، دار العلم للملايين ـ بيروت، 1970، ص 889-900.
(6) د. سليمان محمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الإسلامي، دار الفكر العربي، 1967، ص 412.
(7) د. رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري 1972، ص 605.
(8) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية ـ بغداد، 1968، ص 7.
(9) شمران حمادي، الأحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام ـ بغداد، ط: 1، 1972، ص 28.

على رأي واحد في مشكلات التطور الاجتماعي»[1].

ورأى الشافعي أبو راس (1972) الحزب «جماعة من الناس يربطهم مبدأ سياسي واحد ولهم نظام معين ويرمون إلى تحقيق مبادئهم عن طريق استلام زمام الأمور»[2].

وعرّفت موسوعة السياسة (1981) الحزب بـ: «مجموعة من المواطنين يؤمنون بأهداف سياسية وأيديولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول إلى السلطة وتحقيق برنامجهم»[3].

وعرّف نعمان الخطيب (1983) الحزب بـ «ذلك الجمع من الأفراد المتحدين والذين يعملون بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم أو المشاركة فيه بقصد تنفيذ وتحقيق برامج سياسية معينة»[4].

وبعد عرض أسامة الغزالي حرب (1987) تعريفات عديدة للحزب السياسي (تعريفات ضيقة ترفض الاعتراف بمفهوم الحزب الواحد وتعريفات واسعة تعترف به وتعريف ماركسي) يعرفه بـ: «اتحاد أو تجمع من الأفراد، ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر ـ في جوهره ـ عن مصالح اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها»[5].

إلا أن تأخر التأليف في المسألة الحزبية لا يعني غياب الكتابة في هذه المسألة، وبخاصة كتابة الأحزاب عن نفسها والتي يمكن من خلالها استخلاص تعريفاتها للحزب.

ويتضح من كتابات انطون سعادة معنى الحزب السياسي في محاولته تحديد طبيعة الحزب السوري القومي الاجتماعي، إذ قال في مقدمة المحاضرة الثانية (18/ 1/ 1948): «إنّ مسألة الحزب السوري القومي الاجتماعي ليست مسألة حزب سياسي بالمعنى الاعتيادي، أي حزب تكتل فيه أشخاص أو مصالح معينة، تجمع وتنتظم وتعمل لبلوغ غاياتها وأغراضها الجزئية أو المحدودة، بل إن هذا الحزب يشكل قضية خطيرة جداً وهامة

(1) عصمت سيف الدولة، نظرية الثورة العربية، دار الفكر العربي ـ بيروت ط 1، 1972، ص 20.
(2) الشافعي أبو راس، التنظيمات السياسية الشعبية، عالم الكتب ـ القاهرة، ط 1، 1974، ص 4.
(3) د. عبد الوهاب الكيالي (رئيس تحرير)، موسوعة السياسة الجزء 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت، ط 1، 1981، ص 310.
(4) د. نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1983، ص 24.
(5) د. أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة ـ الكويت، العدد 117، ايلول 1987، ص 21.

هي قضية الآفاق للمجتمع الإنساني الذي نحن منه، والذي نكون مجموعه»[1]. وأكمل في متن المحاضرة - التي هي إعادة لخطاب أول حزيران 1935 والمعتبرة من الوثائق والتعاليم الأساسية في الحركة السورية القومية الاجتماعية - «ليس الحزب السوري القومي الاجتماعي، إذا، جمعية أو حلقة، كما قد يكون ويزال عالقاً بأذهان بعض الأعضاء... إن الحزب السوري القومي الاجتماعي لأكثر كثيراً من جمعية تضم عدداً من الأعضاء أو حلقة وجدت لفئة من الناس أو من الشباب إنه فكرة وحركة تتناولان حياة الأمة بأسرها. إنه تجدد أمة توهم المتوهمون أنها قضت إلى الأبد... إنه نهضة أمة غير عادية... أمة ممتازة بمواهبها، متفوقة بمقدرتها، غنية بخصائصها... أمة لا ترضى القبر مكاناً لها تحت الشمس»[2].

ثم قال في المحاضرة العاشرة (4/4/1941) في شرحه غاية الحزب «يعني هذا أننا لسنا مجرد حزب سياسي والحزب السياسي هو الذي يجمع فئة من الناس على مصالح تتحد بنطاق تلك الفئة لتناوىء فئة أخرى ضمن البلاد. وتتغلب عليها وتصل إلى الحكم من أجل تحقيق تلك المصالح المختصة بتلك الفئة.

نحن حزب يتناول ما هو أبعد كثيراً عن مصالح فئة جزئية محددة في الوطن والأمة. نحن حزب يتناول حياة الأمة كلها بمجموعها، يتناول الحياة القومية من أساسها والمقاصد العظمى للحياة القومية وليس لجزء واحد منها»[3].

ويظهر من دستور البعث (1947) تحديد لميزاته فهو «حزب عربي شامل... قومي... اشتراكي... شعبي... انقلابي»[4] كما يظهر من كتابات لاحقة توضيح للبعث يمكن أن نستشف منه تعريفاً للحزب.

فميز عفلق (1949)، في محاولة لتحديد معنى الحزب، بين وظيفة الحزب في أمة كأمتنا وبين وظيفته في أمم أخرى «ففي الأمم الراقية ينظر إلى الحزب على أنه نموذج للدولة وعامة ما يطمح إليه أن يعد جهازاً يستطيع في الوقت المناسب استلام الحكم وإدارة البلد بينما في حالتنا النقص ليس في الدولة فحسب نحتاج إلى حزب، إلى حركة تمثل بالدرجة الأولى عنصر الروح. والحزب الحقيقي الذي يمكن أن يؤدي رسالة

---

(1) سعادة، الدليل إلى العقيدة السورية القومية الاجتماعية، 1979، المحاضرة الثانية، ص 63.

(2) المصدر نفسه، ص 66.

(3) المصدر نفسه، 222.

(4) نضال البعث، الجزء الرابع، دار الطليعة - بيروت، ط 3، 1976، ص 25-26، المواد 1 و2 و3 و4 و5 و6 من المبادىء العامة.

في العصر الحاضر للأمة العربية هو الذي يجعل هدفه خلق أمة أو بعثها شريطة أن يحقق هذا الوصف في نفسه أولاً»[1].

وقال في مناسبة أخرى (1950) إنه «الحركة التي تستطيع أن تسيطر على الطريق وهذا يعني أن كل ما يجري في بلاد العرب وكل ما ينشأ فيها ويظهر من أحزاب وتكتلات وقوى سياسية تتصف بالصفة المعاكسة»[2]. وإنه يتلخص بكلمة الانقلاب[3]. وقال في 1955: «نحن حزب سياسي، لا جدال في ذلك، ولكن السياسة وسيلة... فالسياسة هي أكثر الأمور جدية في المرحلة الحاضرة... وليس معنى هذا أن السياسة غايتنا، السياسة هي امتحان لمثاليتنا»[4].

وجاء في كتاب «التنظيم والتربية الحزبية» (1971) وجوب وجود خمسة شروط لتحويل التجمع السياسي إلى مؤسسة حزبية حديثة هي: وجود الايديولوجية، الوجود الجماهيري. الطليعة المنظمة، الشكل التنظيمي، الالتزام. ولخص مفهوم البعث بـ: الايديولوجية الثورية، القاعدة الشعبية، الجيل الثوري الجديد، النظرية التنظيمية، الاحتراف الثوري[5].

ورأى الحزب التقدمي الاشتراكي في ميثاقه (1949) الحزب «وجهة نظر في الحياة على اطلاقها: سياسية واجتماعية وروحية» و«الأحزاب أجزاء وأعضاء ضرورية في تطور حياة الشعوب، ولكن عليها أن تتنزه، أي أن تتصوف بحيث تنصهر فيها الأفراد والجماعات على أساس فكرة اعتقادية واعية مجردة... فالأحزاب، من هذه الناحية، ينبغي أن تكون أشبه شيء بالهيئات والمؤسسات والجماعات العلمية أو الروحية الكبرى... ومن فكرة هذه المؤسسات ونزعتها في التزكية لعمل ما، إنها تستبعد كل غاية من ورائها، سوى التضحية والنفع العام وخير المجتمع والبشرية عامة.

وفي هذا وحده الأساس الصالح لقيام حزب حقيقي ليس يستصنع الناس فيه للتسخير الخادع»[6].

وكرر جنبلاط هذا الرأي في العديد من محاضراته وأضاف إن المعنى العادي للأحزاب، بكل أسف هو الوصول فقط لأجل تحقيق بعض قضايا عامة أو خاصة، أما

(1) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، دار الطليعة ـ بيروت، ط 15، 1975، ص 56.
(2) المصدر نفسه، ص 27.
(3) المصدر نفسه، ص 61.
(4) المصدر نفسه، ص 42.
(5) حزب البعث العربي الاشتراكي، في التنظيم والتربية الحزبية، دار الطليعة ـ بيروت، 1971، ص 14-18.
(6) ميثاق الحزب التقدمي الاشتراكي، ص 19.

في المعنى الصحيح «فالحزب عليه مهمة التوجيه والارتفاع بالمواطن فوق ما هو عليه. فليس هو المجتمع الذي يسعى للرقي ولكن هم الأفراد»[1].

ويظهر من مقدمة برنامج الحزب الشيوعي اللبناني والمقرر في مؤتمره الثاني (1968) تحديد للحزب الشيوعي يمكن أن نستشف منه تعريفاً للحزب بشكل عام فـ «الحزب الشيوعي هو حزب العمال والفلاحين وجماهير الكادحين والمثقفين الثوريين... وهدف الحزب تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً إلى الاشتراكية وبناء المجتمع الاشتراكي، مسترشداً في سبيله إلى هذا الهدف بنظرية الاشتراكية العملية الماركسية اللينينية... والحزب يتوجه بنشاطه السياسي والفكري ـ بالدرجة الأولى ـ لتنظيم الطبقة العاملة وجماهير الفلاحين والكادحين.... والحزب بكونه المعبر عن الأماني الوطنية وبكونه قوة سياسية طليعية في النضال لانتزاع الاستقلال الوطني وصيانته، يناضل بحزم لتحقيق الاستقلال الاقتصادي وإسقاط الطغمة المالية وتصفية التبعية للاستعمار الجديد... وإن الحزب يقاوم بحزم كل دعوة ترمي إلى إبعاد لبنان عن المجموعة العربية... ويؤكد الصلة الوثقى بين نضال شعبنا ونضالات الشغيلة والشعوب الأخرى... ويحرص بثبات على التزام الخط العام للحركة الشيوعية العالمية وعلى الأمانة الدائمة للصداقة وروح الآخاء بينه وبين الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي»[2].

II
نشأة الأحزاب السياسية

تعددت الآراء في نشأة الأحزاب السياسية وانقسمت إلى رأيين بارزين: رأي قال بقدم الأحزاب ورأي قال بحداثة الأحزاب[3]. وانطلق الرأيان من جو فكري واحد هو الثقافة الغربية وتجربة أوروبا وامتداداتها كمرتكز يعتمدان عليه وكمعيار يصنفان على أساسه دون الأخذ، في الغالب، بالتجارب غير الأوروبية في الأزمنة القديمة والحديثة.

أولاً: رأي النشأة القديمة:

أورد أصحاب الرأي الأول (الأحزاب قديمة قدم المجتمع البشري) مبررات عديدة لدعم وجهة نظرهم.

---

(1) كمال جنبلاط في حديث تلفزيوني، الانباء، 1961/4/14.

(2) نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، الجزء الأول، منشورات الحزب الشيوعي اللبناني ـ 1971، ص 11-13.

(3) الشافعي أبو راس، التنظيمات السياسية...، م.س، ص 21.

فالاستاذ بلونتسشلي رأى أن الأحزاب السياسية وجدت خلال التاريخ، عندما نما نشاط إنساني للناس وللسلطة. وغابت حيث يسود حياد سلبي لكل الناس ذوي العلاقة أو حيث يمنع الضغط الاستبدادي الناس من التعبير(1).

وقال الاستاذ لورانس لوويل: «إنّ الإنسان لا يستطيع أن يتحرر من تأثير الأفكار المنظمة والتي تشكل آراءه بدون معرفته وهي واحدة من أقوى التأثيرات على عضوية الانسان في الجسم المنظم للبشرية. وإنها أول وأعمق النزعات في الطبيعة الانسانية، إنها جزء من نزعة الانضمام للجماعة التي تجعل الانسان مخلوقاً اجتماعياً ومدنياً بدلاً عن حيوان معزول. وهي الرابطة التي تربط أكثر القبائل وحشية وعندما تظهر في صورة ولاء للوطن نسميها وطنية»(2).

وقال برأي شابه فينتون Fenton إذا اعاد جذور الأحزاب السياسية إلى بدء النضال البشري ضد السلطة ومن أجلها(3).

وتبنى د. متولي وجهة النظر هذه ورأى:

1 - إنّ وجود الأحزاب ضرورة تقضي بها طبيعة النفس البشرية، فالحزب ما هو إلا جماعة من الجماعات المنظمة، وإن نزعة حب الانضمام أو الانضواء تحت لواء إحدى هذه الجماعات هي إحدى نزعات بل غرائز النفس البشرية.

2 - إن قيام الأحزاب ضرورة تقضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية(4).

وأورد الشافعي أبو راس مبررات أصحاب هذا الرأي وهي:

1) إن الإنسان اجتماعي بطبعه.

2) إنّه ما قام مجتمع قط إلا وانقسم أفراده إلى فئة حاكمة وأفراد محكومين وبالتالي لا بد للمحكومين من التجمع في تنظيمات تجمعهم.

3) إنّ صاحب المنصب يحاول الدفاع عن بقائه فيه في وجه منافسيه، فيميز مصلحته أولاً، ويعرف المصالح الأخرى التي يصح أن تتجمع حول مصلحته ويحاول إيجاد مذهب يتفق مع أغراض هذه الجماعة كي يؤلف تنظيماً.

4) إنّ هناك قاعدة طبيعية تقول: إن المرء قليل بنفسه كثير باخوانه.

5) إنّ الناس منقسمون نفسياً إلى أربع فئات: رجعيين، محافظين، أحرار، متطرفين.

---

(1) John J. Lalor (ed.), Cyclopaedia of political science Ibid., p.98.

(2) A. Lawerece Lawell, public opinion and popular Goverment, Longmony. N.Y, 1926, p.76.

(3) John H. Fenton, people and parties in politics, Scott, Foresman, 1967, p.2.

(4) د. عبد الحميد متولي، الحريات العامة، منشأة المعارف - الاسكندرية، 1975، ص 153، وقد سبق أن قال بذلك في كتابه ازمة الانظمة الديمقراطية، العام1954، ص 82-83.

6) إنّه دراسة الفكر السياسي في أولى مراحله تظهر وجود منظمات سياسية كانت تتصارع في اثينا القديمة.

7) إنّ هناك مجتمعات حارب زعماؤها وجود الأحزاب وما لبثت أن عادت إلى أصلها الطبيعي (مثل الولايات المتحدة أيام جفرسون العام 1800 والثورة الفرنسية في العام 1789) مما يدل على أن وجود الأحزاب طبيعي ويتفق مع الغرائز الانسانية[1].

ثانياً: رأي النشأة الحديثة:

أما أصحاب الرأي الآخر (حداثة الأحزاب)، وهم الغالبية بين الباحثين المعاصرين في الأحزاب السياسية، فربطوا نشأة الأحزاب السياسية بقيام المجتمعات الصناعية وبقيام البرلمانات وما استتبع ذلك من توسع في حق الانتخابات وقد تفاوتت آرائهم في موعد هذه النشأة ومكانها من جهة وفي أسباب هذه النشأة من جهة ثانية.

وبرغم أقرار بعضهم بوجود أحزاب قبل هذا العصر، فإنهم رأوا تشابه هذه الأحزاب مع أحزاب اليوم بالاسم (ديفرجيه) وأن دورها سلبي ومدمر (سارتوي) أو أنها قليلة العدد (بلوندال).

وقد أعاد برايس Bryce ـ 1927 ـ نشأة الأحزاب السياسية إلى الأيام الأولى للحكومة القومية في الولايات المتحدة الأميركية وقد برزت الرئاسة الرابعة 1800 م وهي إحدى اسهامات ثلاثة قدمتها الولايات المتحدة إلى علم السياسة[2].

ورأى كي Key - 1942 ـ نمو الأحزاب مترافقاً مع نمو الأفكار الديمقراطية إذ قوضت القديم وحملت الطبقات الميسورة إلى الحكم مع دعم فكرة حق الشعب في الحكم. فقلما طلبت السلطات، قديماً، رأى المحكومين أو مشاركتهم. وحدد الرئيس الأمريكي، جفرسون، أول من نمى التنظيم الحزبي ليسمي المرشحين ولينظم دعم الناخبين خلال ازدهار الديمقراطية في العامين 1793 و 1794، وذلك تعبيراً عن كرهه للفيدراليين وللارستقراطيين وعن صداقته لفرنسا[3].

واعتبر ديفرجيه ـ 1951، نشأة الأحزاب بالمعنى العصري تعود إلى العام 1850 باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي تعود نشأة الأحزاب فيها إلى فترة اسبق، مع أنه يقر بوجود أحزاب منذ أيام الجمهوريات القديمة لكنه يرى أنها تشابه أحزاب اليوم

(1) د. الشافعي ابو راس، التنظيمات السياسية، م.س، ص 23-25.

(2) James Bryce, Modern Democracies, V.II, the Macmillan Company, 1927, p.30.

(3) V.O. Key (ed.), political parties & pressure groubs, Harvard University, U.S.A., 5 the dition, 1969 (Ist edition 1942), pp. 201-202.

بالاسم فقط ومرد التشابه أنها تلعب نفس الدور وهو الاستيلاء على السلطة[1].

ورأى ماكدونالد ـ 1955 ـ أن الأحزاب السياسية وجدت في البلدان حيث المشاركة الشعبية الانتخابية في العملية أعظم وحيث الشؤون الحكومية أكثر تميزاً عن الشؤون غير الحكومية والخاصة، وأنها وجدت في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

وأعاد نيومان ـ 1956 ـ بداية الأحزاب السياسية الحديثة إلى نمو البرلمان فكانت بدايتها في بريطانيا في ثورة القرن السابع عشر وفي فرنسا في عهد الثورة الكبرى وفي ألمانيا في العام 1848[3].

وحدد صموئيل بيير ـ 1956 ـ إصلاح العام 1832 في بريطانيا بداية أحزاب الوجهاء إذ برز حزبا «المحافظين» و«الأحرار» واستمرا حتى اصلاح العام 1867 حين حصل تغير أساسي باعادة تنظيم الحزبين وتوسيع العضوية[4].

ورأى لا بالومبرا وونير ـ 1966 ـ أن الحزب السياسي يوجد عندما تبلغ نشاطات النظام السياسي درجة محددة من التعقيد أو عندما تصبح فكرة السلطة السياسية متضمنة وجوب مشاركة العموم، سواء أكانت من موقع ايديولوجي أو من موقع عملي. واعتبرا الزمر cliques والنوادي ومجموعات الوجهاء التي تعود نشأتها إلى القرن 17 في بريطانيا وإلى الثورة الكبرى في فرنسا سلفاً للأحزاب وتلتقي معها في خاصة أساسية هي ممارسة السلطة السياسية[5].

وحدد شامبرز Chambers ـ 1966 ـ نشأة الأحزاب الأميركية في العام 1790[6].

وعدد ماكريدس Macridis ـ 1967 ـ خمس مراحل لنمو الأحزاب في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية معتبراً أن بداية القرن التاسع عشر هي بداية المرحلة الأولى التي ترافق نمو الأحزاب فيها مع نمو الحكومة التمثيلية. وهي تختلف عن الأحزاب في الأمم الأخرى التي أصبحت منشئة المؤسسات والاجراءات وحتى منشأة الأمم[7].

---

(1) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، تعريب علي مقلد وعبد الحسن سعد، دار النهار ـ بيروت ـ 1977، ص 6. (الطبعة الفرنسية الأولى ـ 1951).

(2) Neil A. McDonold, the study of political parties, op. cit., p.3.

(3) Sigmund Neumann (ed.,) Mordern political parties, op. cit., pp. 395-396.

(4) Ibid., p. 12-13.

(5) La palombara & weiner, (ed.) political parties..., op. cit., pp.3-4,6.

(6) Roy C. Macridis, political parties, Harper Forchbooks, NewYork & London, Ist edition, 1967, p 5.

(7) Giovanni Sartori, parties and party systems, op.cit., pp.3,13.

ورأى سارتوي ـ 1976 ـ موعد حلول الحزب محل العصبة Faction في النصف الثاني من القرن 18 وقد رافقه عملية تطور في المفاهيم من التعصب إلى التسامح ومن التسامح إلى حق الاختلاف ومن حق الاختلاف إلى التنوع. وقد بقي الحزب متداخلا مع العصبة فترة طويلة ولم يتمايز عنها حتى القرن 18 [(1)].

ورد بلوندال Blondel - 1978 ـ وجود الأحزاب إلى تورط الشعب في الحكم وقد كان هذا نادر قبل القرن 18، إذ وجدت الأحزاب في عدد صغير في الجمهوريات التي تملك سمات شعبية كما وجدت في نهاية الجمهورية الرومانية وفي عصر النهضة في إيطاليا[(2)].

وقد حذا غالبية الكتّاب العرب حذو الكتّاب الغربيين في تحديد نشأة الأحزاب، فأعاد زيدان(؟) النشأة إلى تشكل المجالس النيابية التي لا معنى للأحزاب بدونها، رغم اقراره بوجود أحزاب في القدم تختلف عن أحزاب اليوم بعدم وجود أمة يخدمون مصالحها. وقال بحزبي التوري والويغز في بريطانيا كأقدم تحزب سياسي وتلاه انقسام الاميركان في العام 1781 إلى حزب الفدرال وحزب الانتيفدرال[(3)].

وقال الزيات برأي مُشابهٍ لرأي يفرجيه في النشأة مع أن الفكرة قديمة[(4)]، أما الهاشمي ـ 1968 ـ فأعاد النشأة إلى العام 1832 في بريطانيا مع اقراره بوجود أحزاب في الأيام الغابرة إلا أنها كانت أحزاب فكر[(5)] وقال ابوراس برأي مشابه لرأي ديفرجيه[(6)].

وأعاد الخطيب (1983) نشأة الأحزاب السياسية إلى بداية القرن 19 في الولايات المتحدة الأمريكية محذراً القارىء من الانخداع بتشابه المصطلحات (الأحزاب) في الحضارات القديمة وفي عصرنا الراهن فهذه الأحزاب لا تؤدي الدور نفسه الذي تؤديه الأحزاب السياسية بمعناها الدقيق[(7)].

ومع اقرار حسين جميل (1984) بقدم انقسام الناس إلى شيع، فإنه رأى البدايات الأولى للأحزاب الحديثة في البرلمانات فنمت في بريطانيا اعتباراً من العام 1641 إلى أن

---

(1) Jean Blondel, political parties Wildwood House - London, 1978, pp. 33-34.

(2) جرجي زيدان (؟)، تاريخ الإحزاب السياسية، الهلال، كانون الأول 1907، ص 146-147.

(3) عبد السلام الزيات، الاتجاهات المعاصرة في التنظيم السياسي، مكتبة الانجلو المصرية، ص 5.

(4) د. طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، شركة الطبع والنشر الأهلية ـ بغداد، 1968، ص 85-86.

(5) الشافعي أبو راس، التنظيمات .... م.س، ص 31.

(6) د. نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، م.س، ص 61-63.

(7) حسين جميل، نشأة الأحزاب السياسية، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط 1، 1984، ص 31-35.

تكاملت في العام 1830 وأما في فرنسا فكانت بدايتها في العام 1789 [1].

يبدو، مما سبق، أنّ أصحاب هذا الرأي، مع أقرارهم بقدم فكرة الأحزاب يعتبرون نشأة الأحزاب السياسية مرتبطة بقيام البرلمانات في أوروبا وأمريكا، ويختلفون في تحديد النشأة الأولى، فالبعض لا يدخل في التفاصيل (بلوندال، ماكريدس) والبعض الآخر يعيدها إلى بريطانيا في عصر أسرة ستيوارت وجمهورية كروميل (1649-1660) حين نشأ حزبا الويغ Whig والتوري Tory (فيومان وزيدان وجميل) وبعض منهم يعيدها إلى اصلاح العام 1832 (بيير والزيات) أما البعض الثالث فيعيدها إلى الولايات المتحدة الأمريكية في آواخر القرن 18 وبداية 19 وأن اختلفوا في تحديد التاريخ 1793 أو 1800 (برايس وكي وديفرجيه والخطيب).

وكما اختلف أصحاب هذا الرأي في موعد النشأة ومكانها فقد اختلفوا أيضاً في أسباب النشأة.

فقد أعاد ديفرجيه نشأة الأحزاب السياسية إلى أصلين:

- نشأة برلمانية إذا استدعى وجود البرلمان وجود كتل برلمانية تجمعت على أساس عقيدي أو جغرافي أو مهني، واستدعت عملية الانتخاب ظهور لجان انتخابية، وقام الاتصال بين الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية واتسعت اللجان مع اتساع المشاركين في الانتخاب حتى شملت مستوى الأمة.
- نشأة خارجية غير برلمانية كأقدام النقابات والتعاونيات الزراعية والجمعيات الثقافية والكنائس والجمعيات السرية والتجمعات الصناعية والتجارية على انشاء أحزاب تعمل وفق رغباتها ومصالحها[2].

وقد قال بهذا الرأي الزيات[3] والهاشمي[4] والخطيب[5] وأبوراس[6].

وعرض لابالوميرا ووينر ثلاث نظريات في نشأة الأحزاب:

1 ـ نظرية النشأة البرلمانية التي قال بها ديفرجيه ومن قبله ويبر.

2 ـ نظرية الأزمة التاريخية والتي قد تتنوع أشكالها، إلا أنهما يريا ثلاث منها أساسية في تشكل الأحزاب وهي:

---

(1) موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، م.س، ص 6-17.
(2) عبد السلام الزيات، الاتجاهات .... م.س، ص 5.
(3) طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية .... م.س، ص 15-86.
(4) نعمات الخطيب، الأحزاب...، م.س، ص 64.
(5) الشافعي أبو راس، التنظيمات ....، م.س، ص 35-41.
(6) La palombara & weiner, political parties..., op. cit., pp. 8-21.

ـ أزمة الشرعية التي بحثها نامير Namier في دراسته عن بنية السياسات في عهد جورج الثالث وبحثها روستو Rustow في دراسته عن الأحزاب في السويد وقوام نظرتهما أن الأحزاب السياسية تنشأ عندما تفشل القيادة في التغلب على أزمة في الشرعية فتحدث أزمة في المشاركة.

ـ أزمة التوحد ورأيان الأحزاب في ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا نشأت في وسط هذه الأزمة.

ـ أزمة المشاركة ورأيا أن الأحزاب في غالبية الأقطار نشأت مع هذه الأزمة سواء في أوروبا وذلك في القرنين 18 و 19 أو في بقية العالم في القرن العشرين.

3 ـ نظرية التحديث التي ترى نشأة القوى الجديدة ومنها الأحزاب نتيجة تغيرات اقتصادية واجتماعية فضلا عن نمو الأسواق الداخلية ونمو التكنولوجيا(1).

ومع تقديرهما لنظرية الأزمة التاريخية. يريا أن وجود الحزب لا يصبح واقعاً ما لم يحدث درجة معينة من التحديث(2).

وناقش كوبر Cooper وماسل Maisel الرأي القائل بأن الأحزاب السياسية نتيجة للتحديث (رأي لابالوميرا ووينر وآخرون) فأثارا شكوكاً حول هذه النظرية إنْ حول مفهوم التحديث واختلاف الباحثين حوله أو حول العلاقة بين الأحزاب السياسية والتحديث أيهما السبب وأيهما النتيجة أو حول الفجوات والغموض في العناصر المستخدمة في النظرية، وابرزا أهم فجواتها المتمثلة بصعوبة تعميم هذه النظرية على كل الأنظمة المعاصرة من جهة أولى وصعوبة اعطاء تفسير كافٍ للعلاقة من جهة ثانية فضلا عن حاجة نظرية التحديث نفسها للبلورة والأحكام من جهة ثالثة(3).

كما ناقشا نظرية الانقسام cleavage كسبب لنشأة الأحزاب (لايبست وروكان) فرأيا امكانية تعدد تعاريف الانقسام من جهة والنظر إلى الحزب كمتغير نابع من جهة ثانية والنظر إلى الحزب كمجموعة افتراعية من جهة ثالثة والتركيز على الانظمة المتقدمة حيث عمليات بناء الأمة قد انجزت من جهة رابعة(4).

وناقشا نظرية ثالثة في النشأة هي نظرية اعادة الانتظام realignment (من القائلين بها Sundequist و Burnham، فرأيا فيها نظرة لا تطورية في التغير من جهة

(1) Ibid,. p. 21.

(2) Louis Maisel & Joseph Cooper (ed.), political parties: Development and decay, Sage publications & Bevely Hills, London, 1978, pp. 16-17.

(3) Ibid., p. 20.

(4) Ibid., p. 21.

وفضفاضيتها في التعريف من جهة ثانية[1].

ورأيا في النظرية الرابعة (نظرية المجال Spatial) شكلاً خاصاً من أشكال نظرية الانقسام يركز على موضوعات الانقسامات ومقاربتها اقتصادياً وتقنياً[2].

كما رأيا في النظرية الخامسة (نظرية permeation) مظهراً من مظاهر النظرية التحديثية إذ تتعلق بدرجة اختراق النخب الحزبية البنى المؤسسة للنظام السياسي والنتائج التي تحصل من جراء ذلك[3].

ولم يقدما في نهاية نقدهما رأياً محدداً في نشأة الاحزاب السياسية واكتفيا باثارة ثلاث مشاكل يصعب حلها في هذا المجال، وتتعلق بموضوع التطور أم التغير وبموضوعي الدرجة التي يجب أن يحدد فيها النظام السياسي قبل توضيح موضوع التطور أم التغير والدرجة التي يجب أن يقدم فيها نظريات كاملة.

وقد أكتفى ماكدونالد بعرض طريقتين لنشأة التشكل الاجتماعي، والأحزاب واحدة منها، طريقة طبيعية وطريقة اصطناعية. وشبه الفرق بينهما بالفرق بني الطائفة والجمعية الذي قال به نونيس وبالفرق بين التشكل الطائفي والتشكل المؤسسي الذي قال به علماء الاجتماع الأميركيين. ورأى نشأة الأحزاب البريطانية والأميركية أقرب إلى الطريقة الطبيعة دون أن يحدد نظرية عامة حول نشأة الأحزاب[4].

كما اكتفى سارتوري بالقول بالتعددية كسبب لنشأة الأحزاب السياسية، وهذا التعددية يمكن أن تفهم على ثلاثة مستويات: تعددية ثقافية وتعددية اجتماعية وتعددية سياسية[5].

ويحدد بلوندال ثلاثة نماذج من الشروط لنشأة الأحزاب السياسية:

1 ـ الصراع الاجتماعي الذي يجب أن يكون واسعاً وشاملاً ويمكن أن يكن صراعاً قبلياً أو أثنياً أو دينياً أو طبقياً.

2 ـ الحاجة للدعم الشعبي.

3 ـ الافتراض بأن الحزب يعني القوة[6].

أما حرب فعرض ثلاثة أطر لتحليل الظاهرة الحزبية في العالم الثالث: اطار التنمية

(1) Ibid., p. 21.

(2) Ibid., p. 21.

(3) Neil A. McDonald, the study of political parties, op., cit., pp. 10-11.

(4) Sartori, parties and party systems, op. cit., pp. 13-16.

(5) Jean Blondel, political parties, op. cit., pp. 13-18.

(6) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية.... م.س، ص 41-74.

السياسية واطار التحليل الطبقي واطار التبعية للتأثير الخارجي[1]. كما عرض نظريتين لنشأة الظاهرة الحزبية في هذا العام: ازمات التنمية التي ردها للابالومبرا ووينر ونظرية التحديث الذي ردها بهنتجون[2] ووضع نشأة الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية في اطار أزمات التنمية وأعاد هذه النشأة في آسيا وأفريقيا إلى السيطرة الاستعمارية أما في الشرق الأوسط فكانت تعبيراً عن معارضة الحكم المطلق الأجنبي أو المحلي فكان تبلورها الأمثل في تركيا أما في الأقطار الأخرى فتحولت إلى المؤمرات والعنف[3].

ومع عرضه هذه النظريات المتعددة لم يغفل الإشارة إلى النظرية البرلمانية السائدة في أوروبا ورأى في كل هذه النظريات قصوراً عن فهم نشأة الأحزاب السياسية في العالم الثالث وتحتاج إلى التأصيل[4].

ثالثاً ـ مناقشة ورأي:

يبدو من خلال عرضنا آراء في نشأة الأحزاب وأسبابها جملة ملاحظات أبرزها:

1 ـ غلبة القائلين بحداثة نشأة الأحزاب، وبخاصة بين الكتّاب المعاصرين.

2 ـ تأثر القائلين بحداثة النشأة بالثورة الصناعية التي حصلت في أوروبا الغربية وامتدت إلى أمريكا الشمالية وبما افرزته من نتائج، وبخاصة على المستوى السياسي، وابرزها نشوء الدول القومية في أوروبا وقيام الأنظمة الديمقراطية الليبرالية.

3 ـ اختلاف القائلين بحداثة النشأة حول مكان النشأة وزمانه تبعاً لاختلاف انتماءاتهم القومية والفكرية وانحصر الخلاف بين رأي أعاد النشأة إلى بريطانيا وتباين القائلون بذلك في زمان النشأة فأعادها البعض إلى ايام حكم أسرة(استيورات) وأعادها آخرون إلى الاصلاحات الانتخابية التي حصلت في القرن التاسع عشر (1838 و 1848) وبين رأي آخر أعاد النشأة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحدد الزمان بأيام حكم الرئيس جفرسون وأن اختلف القائلون بهذا حول السنة(1793 و1894 و1800).

4 ـ اختلاف القائلين بحداثة نشأة الأحزاب السياسية حول أسباب النشأة، فالبعض قال بالبرلمانية سبباً والبعض الآخر قال بالأزمة التاريخية سبباً والتي قد تكون أزمة في شرعية النظام أو أزمة في الانقسام والتوحد على مستوى الأمة أو أزمة في المشاركة في الحكم

(1) المصدر نفسه، ص 87-94.

(2) المصدر نفسه، ص 95-117.

(3) المصدر نفسه، ص 118-122.

(4) ف. انجلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، مختارات ماركس وانجلز، جزء 3، دار التقدم موسكو، ص 284-298، وص 331-333، وص 344-350، و390.

والبعض الثالث قال بالتحديث سبباً والبعض الرابع قال بالتعددية سبباً والبعض الخامس ردها للصراع الاجتماعي الواسع والشامل ولافتراض القوة في الحزب والبعض السادس قال بالاختراق النخبوي.

ونرى في هذه النظريات المحددة لنشأة الأحزاب السياسية وأسبابها قصوراً في عدة نواحٍ:

- قصور في النظر إلى تاريخية الظاهرة الحزبية.
- قصور في التمييز بين الثالث والمتحول في هذه الظاهرة.
- قصور في المقياس المعتمد.

فالحزب السياسي ـ حسب العناصر الست المكونة له والمذكورة آنفاً ـ ظاهرة قديمة قدم الاجتماع السياسي، إلا أنه، كأية ظاهرة اجتماعية، تطور مع تطور المجتمعات البشرية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية، فتغيرت مضامين عناصره تبعاً لهذه التطورات. وكان هذا التغير متفاوتاً بين بلدٍ وآخر في المرحلة الزمنية الواحدة كما كان متفاوتاً بين مرحلة زمنية وأخرى في البلد الواحد وعلى مستوى العالم؛ وكثيراً ما تداخلت أشكال الأحزاب السياسية بين المراحل المتعددة لتطورها وبين البلدان المتعددة في المرحلة الواحدة.

وبرغم ترابط العوامل المؤثرة في الأحزاب السياسية وتداخلها على المستويات كافة. فإن بعضها ذو تأثير مهم أكثر من سواه، ولعل أبرز هذه العوامل:

● النظام الاقتصادي بعناصره المتعددة التقنية والانتاجية والتسويقية فضلا عن موقع البلد الاقتصادي وثرواته وما تثيره هذه العناصر من تناقضات وما تستبع من نتائج.

وإذا كانت الأنظمة الاقتصادية في العالم وعبر التاريخ متسمة بالخصوصية فإن ذلك لا يمنع الاقرار بوجود ملامح عامة لأنظمة اقتصادية عرفتها المجتمعات السياسية كالنظام الإقطاعي المتعدد الأشكال والمراحل والنظام الرأسمالي المنبثق عن الثورة الصناعية والمتطور بتطور مراحلها ومواطنها والنظام الاشتراكي المتعدد الأشكال والمراحل.

● الوحدة السياسية الناظمة للاجتماع السياسي والحاوية للأحزاب، وقد عرفت المجتمعات السياسية أنواعا متعددة من الوحدات السياسية، فهناك القبيلة والدولة ـ المدنية ثم الامبراطورية فالدولة القومية. والباب مفتوح على احتمال الدولة العالمية والدول القارية.

● النظام السياسي في البلد وقد شهدت الدول، قديماً وحديثاً، أشكالاً متعددة من الأنظمة السياسية تراوحت بين حدي: الديمقراطية والدكتاتورية، أيا كانت التسمية

المستخدمة للتوصيف.

وهكذا تغيرت مضامين الحزب السياسي وأشكاله بفعل هذه العوامل عبر التاريخ فكانت هذه المضامين عندما كان الوحدة السياسية هي القبيلة مغايرة لمضامينه عندما إصبحت الوحدة السياسية هي الامبراطورية، كما أصبحت مغايرة للاثنتين معاً عندما تتغير الوحدة السياسية في اطار الدولة القومية. وهذه المضامين تتغير مع كل تطور في الدولة القومية كما تغيرت مع كل تطور في الدولة القبيلة أو الدولة المدنية أو الدولة الامبراطورية.

وبالمثل اختلفت مضامين عناصر الحزب السياسي عندما كان الانتاج زراعياً والمواصلات بدائية والآلة يدوية عن مضامينه عندما أصبح الانتاج صناعياً والمواصلات والاتصالات سريعة والآلة الكترونية. وستتغير هذه المضامين مع تغير عناصر الانتاج كما تغيرت عندما تحولت الملكية الفردية إلى الملكية العامة.

كما اختلفت مضامين عناصر الحزب السياسي باختلاف النظام السياسي فكان الحزب السياسي في أثينا الديمقراطية غيره في اسبارطة الدكتاتورية. وكانت مضامينه في خلافة عمر بن عبد العزيز غيره في خلافة مروان بن محمد. وكذا اختلفت مضامينه في النظام البرلماني عن مضامينه في النظام المجلسي أو الرئاسي.

وكانت التباينات في المضامين متفاوتة جداً بقدر التفاوت الخصب بين الشعوب المتنوعة من جهة وبين المراحل المتعددة لكل شعب وللبشرية عموماً من جهة ثانية الأمر الذي يعطي خصوصية معينة لكل جماعة وفي كل مرحلة.

وبهذا نرى قصور رأي القائلين بقدم الأحزاب ـ رغم صحته ـ عن لحظ التطورات التي طالت هذه الظاهرة، وهي تطورات أثرت، إبان الثورة الصناعية مثلاً، في عناصر كثيرة منها إلى درجة جعلت تياراً واسعاً من الكتاب يرون الأحزاب السياسية المعاصرة نتيجة هذه التطورات.

كما نرى قصور رأى القائلين بحداثة نشأة الأحزاب السياسية عن نمط تاريخية الظاهرة في وجود العناصر الأساسية المكونة للحزب السياسي في مراحل سابقة على الثورة الصناعية ونتائجها الليبرالية، وفي حصول تطورات بعد القرن التاسع عشر أثرت في الظاهرة الحزبية أيضاً.

وإذا كانت التطورات التي شهدتها أوروبا الغربية مع الثورة الصناعية ونتائجها المتعددة مهمة وفاعلة في تطور الأحزاب السياسية ـ وهي كذلك ـ فإن التطورات التي شهدها العالم مع الانتقال من مرحلة الرق إلى الاقطاع أو مع الانتقال من الدولة المدنية

أو الدولة القبيلة إلى الدولة الامبراطورية مهمة وفاعلة في تطور الأحزاب السياسية قياساً لمرحلتها. كما أن التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ـ مثلاً ـ وهي تطورات مذهلة في مجال الاتصالات وغيرها طورت الأحزاب السياسية وتطورها بشكل تبدو أحزاب القرن التاسع عشر شبيهة بأحزاب المراحل الأسبق قياساً عليها.

ويبدو الارتباك عند أصحاب هذا الرأي في اختلافهم حول مكان النشأة وزمانها، فمْن ردها إلى بريطانيا، مكاناً، اختلف في زمانها فهو أيام أسرة ستيورات ويكون حزبا «التوري» و«الويغ» أقدم حزبين ـ حسب البعض، وهو القرن 18 ويكون «التوري» و«الويغ» زمراً وجمعيات وجهاء ليس إلا.

كما يبدو الارتباك أيضاً في تناول أصحاب هذا الرأي للأحزاب في الأيام الراهنة حيث يروا ـ ومنهم ديفرجيه ـ أن الأحزاب المعاصرة تعرف بتنظيمها لا بأفكارها ولا بطبقة اتباعها الامد الذي يعني أنها مختلفة عن أحزاب القرن التاسع عشر التي عُرفت بأفكارها وعن أحزاب مطلع القرن العشرين التي عُرفت بطبقة اتباعها.

وقد تكون الأحزاب المعاصرة مغايرة عن أحزاب القرن التاسع عشر ـ كما قال ديفرجيه ـ وأحزاب القرن التاسع عشر مغايرة عن أحزاب القرن السادس عشر ـ كما قال لابالومبرا ووينر ـ إلا أن قصر التطور التاريخي للأحزاب على مرحلة تاريخية معينة وعلى قطاع جغرافي محدد قصور في النظر إلى تاريخية الظاهرة التي حكمها التطور في أوروبا الثورة الصناعية كما في قبلها وبعدها وفي أوروبا كما في غيرها.

أما في القصور الثاني والمرتبط بالأول فهو القصور في التميز بين الثابت والمتحول في هذه الظاهرة، فالعناصر المكونة للحزب السياسي اختلفت مضامينها تبعاً لكل مرحلة من المراحل كما اختلفت تبعاً لكل موقع من المواقع في كل مرحلة. وعليه لا يصح الاعتماد على الوجه المتحول لعنصر من العناصر أو أكثر واعتباره ثابتاً يفسر على أساسه أو يصنف.

فالجماعة من الناس عنصر ثابت في تعريف الحزب السياسي فلا يصح اعتبار التحول في هذه الجماعة من أفراد قبيلة (عصبية دم) إلى أفراد بلد (عصبية أرض) إلى أفراد في طبقة (عصبية اقتصاد) إلى أفراد في دين (عصبية فكر) عنصراً جديداً. كما لا يصح اعتبار تحول عناصر هذه الجماعة من «رجال» إلى «أشخاص» أو إلى «عمال» أو «موطنين» عنصراً جديداً.

وكذا الأمر في العنصر الثاني (الجماعة الأكبر أو الوحدة السياسية الضاوية لهم) فقد تكون هذه الوحدة قبيلة أو مدينة أو امبراطورية أو دولة قومية وقد تصبح دولة قارية أو

عالمية، فلا يصح اعتبار مضمون هذه الوحدة أساساً دون مشكله، فوجود الوحدة السياسية عنصر أساسي من عناصر الحزب السياسي سواء أكانت هذه الوحدة امبراطورية أو دولة قومية.

ويصح القول نفسه على العنصر الثالث (المبادىء المشتركة) فوجود المبادىء ثابت أما نوع المبادىء فمتحول ولا يصح الاعتماد على تحول من تحولاتها للقول بالجدة أو بالنشأة الحديثة.

وكذا وجود المصالح المشتركة فهي العنصر الرابع من عناصر الحزب السياسي، وقد تكون هذه المصالح مصالح خاصة بأعضاء الجماعة أو قد تكون مصالح الطبقة التي ينتمون إليها أو الأمة التي يسعون لاستنهاضها، كما قد تكن مصلحة قبيلة أو بلد أو طائفة. وكلها أشكال متحولة لعنصر ثابت.

وينطبق الأمر على العنصر الخامس (نظام يحكم علاقة أفراد الجماعة) فقد يكون هذا النظام بسيطاً قائماً على الولاء المباشر للزعيم وقد يكون مستنداً على لائحة داخلية بسيطة كما قد يكن قائماً على نظام داخلي دقيق وكل هذه الأشكال مظاهر متحولة لعنصر ثابت هو وجود النظام الناظم للعلاقة الداخلية.

ويبقى العنصر الأخير (المشاركة في السلطة) التي قد تتعدد أشكال السلطة المشارك بها كما قد تتعدد طرق الوصول إلى المشاركة إلا أن عنصر المشاركة هو الثابت سواء أكانت السلطة زعامة القبيلة أم مجلس المدينة أم الخلافة أم الملك أو غير ذلك وسواء أكان الوصول إلى السلطة بطريق التآمر أم بالانقلاب أم بالثورة أم بالوسائل الديمقراطية ـ فلا يصح اعتبار عنصر متحول أو شكلاً من الأشكال أساساً في تعريف الحزب السياسي. وتحديد نشأته لذلك.

وقد تكون الأسباب التي حددت نشأة الأحزاب السياسية عنصر ادانة للنشأة الحديثة بقدر ما أريد لها أن تكون مفسرة لهذه النشأة.

وإذا كان القول بتاريخية الظاهرة الحزبية نقضاً للبرلمانية كسبب لنشأة الأحزاب السياسية، فإن الأسباب الأخرى ـ على وجاهتها النسبية ـ تنقض بالتمييز بين الثابت والمتحول في الظاهرة الحزبية كما في تاريخيها.

فالأزمة التاريخية (أزمة الشرعية أم أزمة التوحد أم أزمة المشاركة) التي فُسرت نشأة الأحزاب السياسية على أساسها صحيحة في حدود الأمثلة التي ذكرت إلا أنها اعتبرت هذه الأمثلة هي النشأة الأولى للأحزاب، إذ أن المجتمعات البشرية في المراحل السابقة مرت بأزمات تاريخية مشابهة بالإطار العام دون المضمون لهذه الأزمات الراهنة ونشأت

أحزاب فيها. كما قد تتعرض هذه المجتمعات في المراحل الآتية إلى أزمات تستدعي نشأة أحزاب جديدة، الأمر الذي لا يجيز حصر أزمات بعينها سبباً لنشأة الأحزاب السياسية. وكذا الأمر بالنسبة للرأي القائل بالتحديث سبباً للنشأة فهو صحيح بحدود التجربة الأوروبية المعاصرة إلا أنه غير صحيح بالمطلق، إذ قد شهدت المجتمعات البشرية في المراحل السابقة تحديثات مهمة في إطار عصرها كما هي هذه التحديثات مهمة في إطار عصرنا وقد يأتي زمن على هذه المجتمعات تجعل تحديثات هذا العصر باهتة، كتحديثات اكتشاف النار أو استخراج الحديد التي أصبحت باهتة قياساً على تحديث الكهرباء والالكترونيات.

أما القصور الثالث فهو في المقياس المعتمد إذ أن غالبية من كتب في هذا الموضوع اعتمد التجربة الليبرالية كما تمثلت في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وامتدادتهما معياراً يقاس عليه، فالأحزاب التي نشأت في ظلها هي الأحزاب والتقدم الذي حصل في كنفها هو التقدم والعلم الذي برز معها هو العلم.

وهذا القصور مرتبط بالقصورين الأخريين ويصح عليه ما صح عليهما من ملاحظات إذ يقبع خلفهما، وذلك في نرجسية واعية أو غير واعية تسّير آراء أصحاب هذه الاراء رغم التفاوت بينهم.

والقائلون بالنشأة الحديثة للأحزاب وبالأصل البرلماني لها يستمدون امثلتهم من التجربة الأوروبية الحديثة ويحاكمون ما سبق من تجارب وما هو خارج أوروبا من تجارب على أساسها.

والقائلون بالنشأة الحديثة للأحزاب والمنبثقة عن أزمة تاريخية أو عن تحديث يستمدون أمثلتهم من التجربة الأوروبية نفسها ويوسعوها قليلاً باتجاه الدول غير الأوروبية التي سارت على منوالها واقتدت بها.

والقائلون بالنشأة الحديثة للأحزاب السياسية والمنبثقة عن تعددية فكرية واجتماعية وسياسية مثلهم التجربة نفسها دون الالتفات إلى تجارب غير أوروبية شهدت تعددية فكرية وسياسية كالتجربة العربية الإسلامية.

ولم يصل بعض من لحظ وجوداً للأحزاب قبل القرن الثامن عشر وأعاد أسباب النشأة إلى شروط عامة (بلوندال) إلى حد الخروج كلياً عن القياس على التجربة الأوروبية، فكان وجود الأحزاب القديم بنظره نادراً وحصره بعدد محدود من التجارب وكانت امثلته أوروبية في أسباب النشأة.

ومع إدراك أهمية هذه التجربة وضخامتها وتأثيراتها على مستوى التطور البشري

وعلى المستوى العالمي، فإن التاريخ لم يبدأ معها والعالم ليس ضمن حدودها، إذ شهدت مراحل سابقة عليها وفي بلاد خارجة عنها وجود أحزاب سياسية.

ويمكن القول ـ استناداً إلى الآراء السابقة وإلى مناقشتها ـ أنّ الحزبية السياسية قديمة قدم الاجتماع السياسي، إلا أنها لم تحافظ على وتيرة واحدة وشكل واحد في المراحل التي مرت بها المجتمعات البشرية؛ بل حصل فيها تطورات إدت إلى بروز عنصر دون آخر من عناصره وإلى تبدلٍ أساسي في مضامين بعض العناصر أو كلها.

وقد شكل التغير في شكل الوحدة الناظمة للاجتماع السياسي، بما تضمنه هذا التغير من أسباب اقتصادية واجتماعية ومن نتائج ثقافية وسياسية، محدداً أساسياً في تمرحل هذه التطورات، دون أن يعني ذلك القطيعة بين المراحل؛ فكثيراً ما تداخلت أشكال الحزبية السياسية في مرحلة ما مع أشكال لها من المرحلة السابقة ومع إرهاصات مرحلة لاحقة.

ويمكن تقسيم مراحل تطور الحزبية السياسية تبعاً لتطور أشكال الوحدات السياسية في التاريخ المعروف إلى المراحل الآتية:

1 ـ الحزبية السياسية كعصبية دموية اتخذت شكل القبيلة ورافق هذا الشكل نشوء الدول ومرحلة الدولة ـ المدينة والدولة ـ القبيلة، وكان مجد القبيلة وسؤددها فكر هذه الحزبية والتقسيم القبلي تنظيمها ونيل المكاسب والمغانم والأسلاب مصالحها والسيادة في رئاسة الدولة المدنية أو الدولة القبيلة هدفها السلطوي.

وتشير الدراسات التي تناولت هذه المرحلة ـ على قلة مصادرها ـ إلى انقسام الوحدة السياسية على أساس قبلي وقيام الدول على أساسها، سواء أكان القول بنشأة الدولة نتيجة الغلبة أم التطور التاريخي أم الأسري أو نتيجة التعاقد.

فقد أشار انجلز في دراسته لأصل العائلة والدولة عند الهنود الحمر واليونانيين والرومانيين إلى انقسام الجماعة إلى قبائل احتفظت في داخلها العشائر والفواترينات (اخويات) والقبائل باستقلالها وإلى أن المجلس الحاكم مكون على أساس عشائري وأن هذا الانتساب العشائري بقي حياً في المرحلة التالية عندما قامت الدولة على أساس الانقسام الاقتصادي ـ الجغرافي[1]. وذكر مؤرخو هذه الفترة وقائع مشابهة[2].

وأشار جواد علي إلى «دار الندوة» في مكة و«المزود» في الممالك العربية الجنوبية

(1) منهم: إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان. الجزء الأول، دار النجاح، بيروت، 1971، ص 95-97، و156-159، و181-183.

(2) د. جواد علي، تاريخ العرب قبل الإسلام، جزء 8، مطبعة المجمع العلمي العراقي، د. ط: بلا، 1959، ص 26.

كممثلين على نشأة السلطة عند العرب قبل الإسلام وقد ضمت الأولى رؤساء القبائل في مكة وأصحاب النفوذ فيها كما ضمت الثانية رؤساء القبائل وكبار رجال الدين وكان هؤلاء يقرون بسياسة بعد التشاور مع المجالس القبيلة[1]. وقد ذكر مؤرخو آخرون هذا الأمر[2].

ورأى أدمون رباط في عرضه للنماذج التاريخية للكيانات السياسية أن التجمع الإقليمي لم يلغ الفوارق القبلية السابقة، بل بقيت ماثلة في كثير من مظاهر الحياة العامة، ولا سيما في القيادة. إذ أن في هذا النوع من المجتمع نكون إحدى القبائل قد تفوقت على سائر القبائل والعشائر المتحدة فتسود المجتمع وهو التطور الذي برزت على منواله الملكية بصورة عامة، في المجتمعات الدولية في أوروبا وغيرها[3].

وبنى ابن خلدون رأيه في نشأة الدولة على أساس العصبية القبلية ووجود عصبية غالبة وعصبيات مقلوبة[4]

ولا ينكر ديفرجيه الذي يعيد نشأة الأحزاب إلى العام 1850 وجود أحزاب في الجمهوريات القديمة وزمر (Clan) في إيطاليا النهضة وثوار ولجان. ورأى في تشابه الاسم ما يبرره وهو أن الأحزاب في الحالتين تلعب الدور نفسه: الاستيلاء على السلطة[5].

وكذلك قال بعض من قال بالنشأة الحديثة للأحزاب ـ وقد ذكرنا ذلك سابقاً ـ ومنهم بلوندال الذي تمايز عنهم باقراره بوجود أحزاب سياسية في عدد من الجمهوريات القديمة وفي الملكيات التي شهدت انقسامات حادة وفي الامبراطورية الرومانية وان قال بندرتها[6].

وهكذا انتظمت القبائل والعشائر في مشاريع الدولة الأولى من موقعها القبلي وحافظت على علاقاتها الداخلية فكانت الدولة الأولى تتويجاً لتحالف قبلي، وكانت العصبية القبلية الشكل الأول للحزبية السياسية التي شدت أبناء القبيلة إلى بعضهم البعض وعبرت عن شكل انتظامهم في السلطة وممارستهم لها فكان فيها عصبيات غالبة

(1) د. عبد العزيز سالم، تاريخ العرب في العصر الجاهلي، دار النهضة العربية ـ بيروت ، 1970.
(2) د. ادمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، جزء 1، دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط 1، 1964، ص 155.
(3) ابن خلدون، المقدمة، دار احياء التراث العربي. ط 4، د. ت، ص 131 و139 و154.
(4) ديفرجيه، الأحزاب السياسية، م.س، ص 6.
(5) Jean Blondel, political parties, op. cit., pp. 33-34.
(6) انظر: الأب بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، الجزء الأول، دار النهار ـ بيروت، ط 2، 1977، ص 18-41.

وعصبيات مغلوبة، وتوافقت مع بدائية الانتاج الزراعي في هذه الدولة الوليدة.

2 ـ الحزبية السياسية كعصبية فكرية نشأت مع نشوء الدول الكبرى والامبراطوريات وتبلور معها وقد تماهت مع الأديان، وبخاصة السماوية منها. فكانت الأفكار الدينية فكر هذه الحزبية والوحدات القبلية ـ الجغرافية تنظيماتها والمغانم مصالحها والاستيلاء على السلطة أو تبريرها هدفها السلطوي.

وتشير الدراسات التي تناولت هذه المرحلة إلى نمو الأديان فيها وإلى تلبس الانقسامات السياسية لبوس وجهات النظر أو المذاهب ضمن الدين الواحد، سواء أكانت الامبراطورية سابقة على نشوء الدين أم لاحقة له أم متزامنة معه.

وتذكر المصادر التاريخية تبني بعض الحكام الرومانيين للمسيحية في صراعهم ضد اخصامهم الوثنيين وتوافق الانقسامات السياسية في الامبراطورية الرومانية مع انقسامات الآراء في الكنيسة المسيحية ونشوء المذاهب المتعددة على قاعدتها.

كما تذكر المصادر العربية نشأة حزبية جديدة في الدولة الإسلامية مناهضة للحزبية القبلية تقول بالتوحيد انطلاقاً من وحدة الخالق لتصل إلى القول بوحدة السلطة. وتبلور على قاعدتها، مع استقرار الدولة وتوسعها، حزبيات سياسية جديدة متلبسة بالأفكار الإسلامية وعاملة من أجل الخلافة ومغانمها.

ولم يختفِ الشكل السابق للحزبية (القبلية) في هذه المرحلة، وإنما انتظم في الشكل الجديد لها وتداخل معها بحيث تبدلت طبيعته على أكثر من مستوى.

وفي حين كانت الرابطة الدموية كمحدد للجماعة الحزبية وكإطار تنظيمي لها ـ حسب المصطلح الراهن ـ هي العنصر المهيمن في المرحلة الأولى، أصبح الفكر هو العنصر المهيمن في هذه المرحلة وأن لم تختفِ العناصر الأخرى المكونة للحزب.

3 ـ الحزبية السياسية كعصبية سلطوية معلنة نشأت مع نشوء الدول القومية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وترافقت مع صعود الطبقة البرجوازية ومطالبتها لعب دور سياسي. فكانت أفكارها أفكاراً سياسية إلى حد كبير ودارت حول مبادىء الثورات التي انطلقت بفعل هذا الصعود وأهمها مبدأ الحرية. وعبرت عن مصالح القوى المتصارعة على السلطة وبنت تنظيماتها تبعاً للمؤسسة السياسية الصاعدة (البرلمان) وتبعاً للمؤسسات الاقتصادية (المصنع) وكان هدفها السلطة بشكل واضح وصريح إلى حدٍ كبير.

وتشير المصادر التاريخية إلى النمو الأول لهذا الشكل ـ والذي اعتبره البعض النشأة الأولى للأحزاب السياسية ـ في بريطانيا حين صارعت الطبقة البرجوازية من أجل

المشاركة في السلطة وتطبيق الماغناكارتا أيام أسرة ستيوارت وعهد جمهورية كرمويل (1660-1749) فكان حزبا «التوري» و«الويغ».

كما كان صراع البرجوازية الأميركية من أجل اتحاد الولايات ضد الاقطاع المتمسك باستقلالها البداية الأولى لهذا الشكل من الحزبية السياسية والذي تبلور في معركة الرئيس جفرسون (1793-1794).

وشكل انتصار الثورة الفرنسية (1789) وسيطرة الطبقة البرجوازية على الحكم النشأة الأولى لهذاالشكل من الحزبية السياسية والذي أشع على باقي البلدان الأوروبية في القرن التاسع عشر.

ولم يختفِ شكلا الحزبية السياسية السابقان في هذه المرحلة، بل تداخلا معها أحياناً وانتظما معها احياناً أخرى وتزامنا معها في المرحلة وأن افترقا في المكان، وشهد هذا الشكل الذي مازال فاعلاً في عصرنا الراهن مراحل نمو متعددة رافقت التطورات التي شهدها العالم على المستوى التقني وعلى المستوى السياسي فضلاً عن المستويات الأخرى.

فكانت المرحلة الأولى متوافقة مع إرساء الدول القومية من جهة وإكمال البرجوازية سيطرتها على الحكم في أوروبا الغربية والتي انتهت في منتصف القرن الماضي تقريباً، وكانت الأحزاب برغماتية النشأة وليبرالية الايديولوجية.

وكانت المرحلة الثانية متوافقة مع تعميم حق الانتخاب ونمو الطبقة العاملة والتي انتهت في الحرب العالمية الأولى. ودخلت أحزاب جديدة في هذه المرحلة لا برلمانية النشأة واشتراكية الايديولوجية.

وكانت المرحلة الثالثة متوافقة مع استلام الشيوعيين للسلطة في بلد كبير نسبياً وتأزم النمو الرأسمالي وهي مرحلة ما بين الحربين العالميين، حين تبلورت نماذج جديدة من الأحزاب تمثلت بالأحزاب النازية.

أما المرحلة الرابعة فتواقفت مع مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبروز ثنائية قطبية متناقضة على المستوى الحزبي (شيوعي ـ ليبرالي) ، وحصول قفزات هائلة في الحقل التقني وفي مجال الاتصالات، حيث تعدلت الأولوية في عناصر الحزب السياسي في كلا النموذجين الشيوعي والليبرالي.

وقد تبشر المرحلة الجديدة من الوحدانية القطبية بعد انهيار التجربة السوفياتية ـ إذا ما استمرت ـ بنمو مرحلة جديدة من الحزبية السياسية قد تكون في حدود حزبية الدولة القومية. وقد تكن مرحلة جديدة متجاوزة هذه الحدود.

ولم يكن هذا الشكل بمراحله المتعددة واحداً في كل العالم إذ اختلف باختلاف تجارب الشعوب في منبته الأوروبي ـ الأميركي وتباين مع تجارب العالم خارج هذا المنبت حيث دخل هذا الشكل في ظل عملية الدخول الاستعماري لهذه البلدان وكتقليد لها أكثر منه نمواً لحالات صراعية مشابهة لما حدث في أوروبا وأمريكا فتداخل هذا الشكل مع أشكال الحزبية السياسية السابقة وكثيراً ما ولد هذا التداخل نماذج حزبية هجينة.

وهكذا نرى نشأة الأحزاب السياسية قديمة قدم الاجتماع السياسي، خلافاً لرأي مدرسة واسعة تقول بالنشأة الحديثة للأحزاب. إلا أن قدم النشأة لا يعني ثبوتها إذ تطورت بتطور المجتمعات البشرية وكان تطور الكيانات السياسية وما يمثله محدداً أساسياً في هذا التطور.

وسيكون بحث نشأة الأحزاب السياسية في المنطقة محاولة تطبيق هذا الرأي على حالة تاريخية محددة.